

تفعيل التنسيق المؤسسي على المستويين السياسي والفني بين الزراعة والمياه لتحقيق الأمن المائي والأمن الغذائي

تجربة انشاء المجلس الوزاري المشترك بين وزراء الزراعة
ووزراء المياه العرب

مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك الأول

1. مأسسة آليات التنسيق
2. اعتماد إعلان القاهرة

ثانياً: مؤسسة آليات التنسيق الاقليمي بين قطاعي المياه والزراعة

- يعقد الاجتماع الوزاري المشترك بين وزراء المياه ووزراء الزراعة مرة كل سنتين.

- إنشاء أمانة فنية مشتركة للمجلس الوزاري المشترك تتكون من الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية. ودعوة الأمانة الفنية للتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

- إنشاء لجنة فنية رفيعة المستوى تتكون من خبراء وكبار مسؤولين من الوزارات المعنية بقطاعي الزراعة والمياه لمتابعة تنفيذ بنود إعلان القاهرة و تجتمع مرة كل سنة.

أولاً: إعتقاد إعلان القاهرة

- إعتقاد إعلان القاهرة بالصيغة المرفقة بالقرار.
- دعوة الدول العربية الى متابعة تنفيذ بنود الإعلان ودعوة المنظمات المانحة وصناديق التمويل والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة الى دعم جهود الدول العربية لتحسين وتفعيل التنسيق بين قطاعي المياه والزراعة على مستوى السياسات، والتخطيط والاستثمار وطنياً وإقليمياً لتحقيق الأمن المائي والغذائي والاستدامة البيئية.

تشكل ندرة المياه تحديًا أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى وما لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة ، فستواجه دول المنطقة صعوبات في تحقيق التنمية المستدامة

- **إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه المنطقة العربية** وتطلعاتنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة تلك المتعلقة بالأمن المائي والأمن الغذائي والقضاء على الفقر. ونشير ، على وجه الخصوص، إلى تواتر التوقعات بشأن تفاقم ندرة المياه وتدهور جودتها وتدهور الأراضي الزراعي بفعل التغيرات المناخية واعتماد المنطقة بشكل كبير على الموارد المائية المشتركة وما يترتب على ذلك من تهديدات متزايدة على فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **شعورنا بالقلق إزاء تفاقم هذه التحديات نتيجة النمو السكاني والتوسع الحضري السريع والهجرات الداخلية والقسرية في العديد من الدول العربية** ، الأمر الذي سيزيد الضغط على الموارد المائية والنظم الغذائية والتماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك ، فإن ارتفاع معدلات هدر الأغذية والمياه وفوقها ، وانخفاض كفاءة وإنتاجية الأراضي والمياه تؤدي إلى نمو اقتصادي أقل مما يمكن تحقيقه على المستويات المحلية والوطنية وتراجع في فرص العمل وارتفاع وتيرة هجرة الشباب من المناطق الريفية ومن العمل في قطاع الزراعة إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية.
- **إدراكنا للحاجة إلى تطوير آليات التنسيق المؤسسية ودعم وتفعيل القائمة منها** بين قطاعي المياه والزراعة في مجالات اعداد السياسات وتخطيط الإستثمار وتنفيذ البرامج والمشاريع لضمان الأمن الغذائي والأمن المائي في ظل الاستخدام المستدام لموارد الأراضي والمياه.
- **انشغالنا إزاء ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع في بعض دول المنطقة العربية** خلال السنوات الاخيرة بسبب النزاعات المسلحة وضرورة معالجة ذلك من خلال ، مسار الإغاثة قصير الأجل ومسار التنمية متوسط وطويل الأجل ، بالتعاون مع المنظمات الاقليمية والدولية.
- **تقديرنا لدور جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة والمنظمات الدولية الشريكة** في دعم الجهود العربية لتنفيذ استراتيجية الأمن المائي العربي 2010-2030 واستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2005-

بموجب هذا الإعلان ، ندعو جميع الحكومات العربية والشركاء إلى: العمل على أربع مستويات:

1. تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

2. تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

3. زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

4. الاستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

في مجال تفعيل آليات التنسيق الإقليمية وتعبئة جميع الجهات المعنية لضمان التنفيذ الفعال للسياسات والاستثمارات الجديدة

- **تفعيل التنسيق المؤسسي الإقليمي** بين قطاعي الزراعة والمياه من خلال إنشاء لجنة مشتركة دائمة رفيعة المستوى وعقد اجتماعات وزارية منتظمة لوزراء الزراعة ووزراء المياه كل سنتين.
- **دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية إلى زيادة استثماراتها في قطاعي المياه والزراعة** من خلال آليات مرنة تراعي العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للاستثمارات ومن خلال شراكات تمويل مبتكرة.
- **تحسين إدارة القطاعين من خلال التنسيق الجيد والمشاركة الفعالة لجميع الجهات ذات العلاقة** ، بمن فيهم المزارعون والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، لضمان التخطيط والتنفيذ الشاملين ، مع مراعاة مصالح النساء الريفيات والأطفال وصغار المزارعين.
- **دعم آلية إقليمية مستدامة لبناء القدرات الفردية والمؤسسية** اللازمة لتخطيط وتصميم وتنفيذ برامج إدارة المياه والأراضي بكفاءة مع مراعاة ترابطها بالقطاعات الأخرى.

في مجال تعزيز تناغم وتكامل السياسات عبر قطاعي الزراعة والمياه

- أهمية رفع القيمة المضافة للزراعة من خلال معالجة تشوهات السوق وتبعاتها على سياسات المياه الزراعية المؤثرة سلباً على الاستدامة والأمن الغذائي.
- ضمان اتساق السياسات المتعلقة باستخدام المياه للزراعة وغيرها من السياسات العامة الأخرى ، وبخاصة سياسات الزراعة والحماية الاجتماعية لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في الأمن الغذائي والإدارة المستدامة للمياه.
- أهمية مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي للجميع وبصورة خاصة للشريحة السكانية الأكثر فقراً. ويشمل ذلك تعظيم الاستفادة من المياه الافتراضية ، وزيادة إنتاجية المياه الزراعية وقيمتها الاقتصادية مع مراعاة استدامة الموارد المائية كماً ونوعاً، وتحسين ميزان تجارة الأغذية من حيث القيمة.
- أهمية تعامل سياسات المياه الزراعية مع الأمن الغذائي بشمولية أبعاده المختلفة ، بما في ذلك قضايا إتاحة الوصول إلى الغذاء وأهمية التغذية السليمة وعلاقتها بالصحة العامة .
- العمل على رفع قيمة المياه بما يتناسب مع ندرتها من خلال اعتماد آليات تخصيص تحفيزية للموارد المائية تهدف إلى تعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من استخدامها وضمان استدامتها وجودتها.
- مراجعة آليات وانظمة حقوق المياه والاراضي وتطويرها بما يعزز استدامة مواردها وترشيد استخدامها مع التأكيد على اهمية استفادة المرأة الريفية من هذه الحقوق.
- تفعيل برامج الإدارة المتكاملة للمياه والأراضي التي تعتمد بشكل منهجي آليات المحاسبة المائية ، وتطوير الأطر المؤسسية ، وتأمين الاستثمارات اللازمة لذلك.

في مجال زيادة الاستثمارات في إدارة المياه الزراعية

- تطوير جيل جديد من السياسات المرنة التي تدعم وتعزز عائد الإستثمارات الحكومية وتهيئ في الوقت نفسه الظروف لمزيد من الاستثمارات الخاصة في قطاعي الزراعة والمياه.
- دعوة الجهات المانحة ومؤسسات التمويل للمساهمة في برامج إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية لقطاعي المياه والزراعة في الدول المتأثرة بالنزاعات المسلحة والاحتلال وإعداد برامج محددة لدعم الإدارة الفعالة والمنصفة للمياه الزراعية في هذه الدول.
- زيادة الاستثمارات الحكومية في قطاعي الزراعة والمياه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة الاستثمار في المعرفة ورفع مستوى التمويل من شركاء التنمية وتحفيز الشباب على العمل في قطاع الزراعة.
- أهمية تركيز الإستثمارات الحكومية على تحديث البنية التحتية للمياه الزراعية وأيضًا على توفير المنافع العامة الحيوية لتسريع انتقال القطاع الزراعي إلى أنشطة تنافسية ذات قيمة مضافة عالية ومستدامة.
- خلق بيئة مؤسسية وتشريعية مشجعة لجذب تمويل القطاع الخاص والاستفادة من قدرته على الابتكار في قطاعي المياه والزراعة.
- تمويل برامج مبتكرة للحماية الإجتماعية في المناطق الريفية مع التركيز بشكل خاص على صغار المزارعين والشباب والنساء بهدف الوصول إلى العمل اللائق وتعزيز الدخل ، في ظل الاستخدام المستدام للموارد الأراضي والمياه.

في مجال الإستفادة من الابتكارات وإدارة البيانات وتحليلها وتبادل الخبرات

- **تطوير وتكثيف وتمويل التكنولوجيات ، بما في ذلك التقنيات الرقمية ،** لاعتمادها في قطاعي المياه والزراعة من خلال دعم البحث العلمي والابتكار وتطوير المحتوى المحلي وريادة الأعمال
- **تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات من خلال ضمان استناد السياسات إلى المعرفة العلمية ،** مع الحرص على توفير البيئة التحفيزية الموجهة والتمويل المناسبين لرفع أداء المؤسسات البحثية خصوصاً في مجالات الأراضي القاحلة والزراعات البعلية.
- **تطوير وتحديث آليات جمع وتحليل وتبادل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمياه والأراضي بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية،** والاستفادة من تقنيات الرقمنة كنظم المعلومات الجغرافية والإستشعار عن بعد.
- **تبادل التجارب الناجحة وأفضل الممارسات بين الدول في مجال حوكمة المياه ، بما في ذلك الأطر القانونية والمؤسسية والتمويلية ، المرتبطة بتعظيم العائد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي** من استخدامات المياه وآليات تحديد وتوزيع حقوق المياه واستدامتها ، مع دعوة المنظمات الاقليمية والدولية لدعم تحقيق ذلك.
- **تمويل البحوث والتطوير لتنمية مصادر المياه غير التقليدية** (تحلية المياه ، المياه شبه المالحة ، ومياه الصرف الصحي المعالجة ...) واستخداماتها بما يساهم من تخفيف الضغط على موارد المياه العذبة.
- **العمل على توجيه وتكثيف التكوين والتدريب لتلبية احتياجات سوق العمل في قطاع الزراعة وزيادة التشغيل القائم على الابتكار،** والموجه نحو الإنتاجية الزراعية.
- **تعزيز قدرة المجتمعات الريفية الهشة خاصة النساء وشباب الريف على مواجهة تحديات الأمن الغذائي** عن طريق بناء قدراتهم على التكيف مع تغير المناخ ودمج وتطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة لتنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة ودعم صياغة التدابير والسياسات الإقليمية والوطنية الداعمة للشباب والتكنولوجيا.

- ختاماً، ندعو الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى التعاون مع اللجنة المشتركة الدائمة رفيعة المستوى لتعزيز التنسيق بين الشركاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تحقيق المواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030 لضمان إدماج فعلي للأمن المائي والأمن الغذائي العربي في استراتيجيات التنمية المستدامة.



منظمة
الأمم المتحدة
للزراعة
والأغذية



القضايا التقاطعية بين قطاعي المياه والزراعة

الإجتماع الأول للجنة المشتركة رفيعة المستوى لقطاعي الزراعة والمياه
23-24 أكتوبر 2019

الخلفية

تمثل القضايا التقاطعية المشار إليها في هذا العرض أمثلة ومقترحات لتحفيز النقاش بهدف تحديد أولويات القضايا الواجب ادراجها في برنامج عمل اللجنة للفترة القادمة

الأهداف

- ضمان استقرار النظم الإيكولوجية بما في ذلك استدامة الموارد المائية
- المحافظة على دخول المزارعين وسبل العيش الريفية والمساهمة في الأمن الغذائي

مقترح الأمانة الفنية واللجنة التحضيرية بناء على التعاون بين الجامعة والفاو والاسكوا والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

القضايا القطاعية في ظل الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه

1. كفاءة استخدام المياه
2. إنتاجية المياه
3. استخدام المياه غير التقليدية
4. الاستثمار واستعادة التكلفة
5. آليات مستدامة لتخصيص الموارد المائية للزراعة
6. آثار تغير المناخ ومخاطر الظواهر المناخية الشديدة

المحاور التقاطعية ذات الأولوية بعد اجتماع اللجنة الفنية رفيعة المستوى (18 دولة)

1. آليات مستدامة لتخصيص الموارد المائية للزراعة
2. إنتاجية المياه
3. كفاءة استخدام المياه
4. استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة
5. الترابط بين المياه والطاقة والأمن الغذائي

الخطوة القادمة

- اعداد دليل استرشادي لآليات التنسيق المؤسسي بين المياه والزراعة وكيفية تنفيذ مبادئ التحصيل على مستوى اقليمي ووطني

وشكرا